والنحيه والغائب في فصل المحبوب والخصي منعه النسل وهو رواية على ما هو المطلوب من المالك
بحكم العرف فلا يعد ذلك نقصانا في رقبة المالك بما نعا من جواز التكفير بأعتاقها قوله الرقبة اسم للجود
من كل وجه قلنا لا نسلم بل هي اسم للعتق واستعمالها في بعض المملوك من جسمه اكثر من
وسمها افضل الرقاب اغلاها ثمنا مخلاف العمياء ونحوها الان وجوب كل الدية بالاتلاف العينين في
الحر يدل على ان تفويت المعنى ملحق بتفويت النفس فان تفويت حس المنفعة استهلاك لها
ولهذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه في عيني العبد كل قيمته كما في نفسه واوجب تسليم كله
تفاديا عن احتماع البدلين في ملك واحد فلا تنادي الكفارة باعتاق الرقبة العمياء لكونها مستهلكة
مخلاف مقولا انما مر انفا ان هذه المنافع في العبد وزائد بحكم العرف وان جنس المنفعة
لم تقصد في الخصي لامكانه الايلاد بالمباشرة وفي المجبوب لامكانه الايلاد بالاستاء المستحق وامافي
مقطوع الاذن فلان السمع هو المقصود وانه ناقص قوله والفي للحرم بالقول اذا كان مدة الايلاء
اذا قال المحرم والله لا اقرب امراتي ومر حيز قاله الى تمام اربعة اشهر فصاعدا لا يحور فيه
بالسان في المدة حتى اذا مضت اربعة اشهر ولم يفي اليها بالوطي بانت منه عند الثلاثة وقال
رفر يحور الفي بالسان في هذه المدة لانه عاجز في هذه المدة عن الوطي شرعا سبب احرامه حقا
للشرع ولنا انه قادر على الوطي حقيقة لان الحلاف فيما اذا كان المحرم قادرا على الوطي
حقيقة واقامه الفي بالسان مقام الوطي في دفع حكم الايلاء امر باباه الدليل لان الطلاق
الذي هو حكم الايلاء انما يثبت عند مضي المدة مجازاه له على ظلمه عليها بما منع عنها من حقها
في الوطي مدة اربعة اشهر وقوله فيما لا ترتفع هذه الظلمة ولهذا لا يحنث في يمينه
فلا يسطل حكم الايلاء انا انما قنا الفي بالسان يقام الوطي في حق العاجز عن الوطي حقيقة فلا
يلزم ان يقام مقام في حق القادر عليه حقيقة استدلالا لاحدهما بالاخر
وان ذكرت سنة مستثناة يوما فراجعتم وكنت موليا اذا حلف ان لا يفيء اربعة سنة
الا يوما لم يكن موليا عند الثلاثة وقال زفر يكون موليا لان اليوم المستثنى من آخر السنة
كما في الاجال والاجارات واذا جعلنا المستثنى اليوم الاخر لامكنه فيئتها في المدة الا عجب
يلزمه وصار كما لو قال سنة تنقص يوما ولنا انه استثنى يوما منكرا فامر يوم بعد
السنة الا ويمكنه ان يجعل اليوم المستثنى فيئتها فيه من غير ان يلزمه ولا وجه لجعل
اليوم يوما من آخر السنة لان المستثنى يوم منكر واليوم الذي هو آخر السنة لا يكون
منكرا وتغيير كلامه من غير ضرورة لا يجوز بخلاف الاجال والاجارات لتحقق الضرورة الداعية
الى جعل المستثنى اليوم الاخر من السنة ثم لانه لو لا ذلك لا يصح العقد للجهالة ولا يحصل المقصود
وهو تأخير المطالبة والتمكن من استيفاء المنفعة اما ههنا فلا ضرورة لان الجهالة لا تمنع
انعقاد اليمين فتقرر اليوم المستثنى على تنكيره كما تقرر وبخلاف قوله بنقصان يوما وتنقص
يوما لان النقصان لا يكون الا من آخر المدة فكان هذا بمنزلة التنصيص على ان المستثنى آخر
يوم من السنة ثم اذا قرنها يوما من السنة لا يكون موليا حتى يمضي ذلك اليوم ثم يعود
الى ايمانه في السنة بعد ذلك اليوم فان كان اربعة اشهر فصاعدا يصير موليا لانه قد
استوفى اليوم المستثنى وصارت اليمين مطلقة في بقية السنة ولذلك قلنا لو قال
والله لا اقربك سنة الا مرة لم يكن موليا لتمكنه من قربانها بالحنث وان قربها مرة وفي
من السنة بعد قربانها اربعة اشهر او اكثر صار موليا لو قال لا اقرب احدى نسائي
بين اذا مضى زمان الايلاء اذا قال رجل لنسائه الاربع والله لا اقرب احدا كن فمضى اربعة
اشهر ولم يوجد منه القربان بين واحدة منهن ولها خيار التعيين عند الثلاثة وقال زفر
بن جميعا لانه ممنع بالحلف وبان كل واحدة منهن بمعنى انه يحنث في يمينه بقربان تبين
تحقق منه اولا وحكم الطلاق يبنى على المنع من القربان فيبين البينونة عند مضي المدة
كما عين المنع في المدة وصار كما لو قال والله لا اقرب واحدة منكن لانهما يستويان
معنى ولنا انه انما عقد اليمين على فرد منهن فلا يتبين عند مضي المدة الا فرد منهن وهذا
لان احد اكر موضوع لفرد منهن ولهذا لا يستقيم ادخال كلمة كل على احد اكن ولا تفيد
العموم ايضا بعد ادخالها عليها بخلاف قوله لا اقرب واحدة منكن لان واحدة نكرة
في معرض النفي وكون عامة ولفظة احدى مضافا الى كن ليست تارة فلا تحتمل
العموم وان وقعت في معرض النفي الا ترى انه لو قال لكل واحدة منكن على درهم يستقيم
ويفيد العموم فلذا يفيد العموم بوقوعها في معرض النفي بما لفظة احد اكن فليس كذلك
ادخال كلمة كل عليها فانه لا استحسن قول القابل لكل احد اكن علي درهم ولو قال يلزمه
لاحد هذه الدراهم لا غير وانها خاصة غير عامة وبعد ما دخلت عليها ايضا يفيد العموم
فلذا لا يفيء بوقوعها في معرض النفي وقوله انه ممنوع بالحلف عن قربان كل واحدة منهن
قلنا انه ممنوع بالحلف على ان لا يقرب احداهن عن قربان او لا هن قربانا لا غير وانها خاصة